E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.4/Sub.2/1997/11
16 May 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لمنع التمييز
وحماية الأقليات
الدورة التاسعة والأربعون
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

أشكال الرق المعاصرة

تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لمنع بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية المتعلقة بالأطفال، المقدم عملا بقرار اللجنة الفرعية ١٩٩٦/١٢

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٣	٢
الردود الواردة من الحكومات		
إستونيا		٢
فنلندا		٢

مقدمـــة

١- اعتمدت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ١٩٩٢/٧٤، برنامج العمل لمنع بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية المتعلقة بالأطفال، ورجت من اللجنة الفرعية أن تقدم لها كل سنتين تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج العمل من جانب جميع الدول.

٢- ورجت اللجنة الفرعية من الأمين العام، في قرارها ١٩٩٦/١٢، أن يدعو جميع الدول إلى إبلاغ الفريق العامل بالتدابير المتخذة لتنفيذ برنامج العمل وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى اللجنة الفرعية في دورتها التاسعة والأربعين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين.

٣- ولكي يمكن للفريق العامل دراسة هذا الموضوع في دورته الثانية والعشرين، بعثت الأمانة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بمذكرات شفوية إلى الحكومات تطلب فيها المعلومات المرجوة. وحتى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٧، ورد ردان من إستونيا وفنلندا.

الردود الواردة من الحكومات

إستونيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧]

أجرت إستونيا في عام ١٩٩٥ تحسينا على قانونها الجنائي. فيتضمن القانون الجنائي الجديد قوانين صارمة لحماية القصَّر. ويحظر هذا القانون تحديدا الاتجار بالقصَّر وبغاء الأطفال، فضلا عن إنتاج واحتياز وتوزيع المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال أو إقناع شخص ما بممارسة البغاء. ويحظر القانون بالمثل استخدام القصَّر كمواضيع لنشاط جنسي أو إباحي من أجل إنتاج مطبوعات مثيرة جنسياً وإباحية. ويعكف فريق عامل حاليا على دراسة اقتراحات لتحسين فعالية تنفيذ القانون فيما يتعلق ببغاء الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية.

فنلندا

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ أيار/مايو ١٩٩٧]

ذكرت حكومة فنلندا أنها أحالت إلى البرلمان في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ مشروع القانون الحكومي المعني بإصلاح الأحكام المفروضة على الجرائم الجنسية الواردة في قانون العقوبات (الفصل ٢٠). ومن أهداف مشروع القانون الحكومي تحسين الحماية القانونية للأطفال في القضايا الجنائية.

وفي ظل التشريعات القائمة، يعد احتياز مواد إباحية متعلقة بالأطفال وشراء خدمات جنسية من أشخاص دون سن الثامنة عشرة أفعالا لا يعاقب عليها. وفي ظل مشروع القانون ستصبح هذه الأفعال جرائم يعاقب عليها.

ويُقترح في مشروع القانون أن تكون الأحكام الصادرة على ارتكاب جرائم معينة أشد صرامة، مثل توزيع المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال. وفضلا عن ذلك فإن العقوبة على الإيذاء الجنسي للطفل لم تعد مجرد فرض غرامة بل السجن. وستتسع الأسباب التي يمكن اعتبار الشخص بموجبها مذنبا بارتكاب إيذاء جنسي للطفل في ظروف مشددة.

وقد عهدت السلطات إلى عدة أفرقة عاملة معالجة المشاكل المتصلة بظاهرة الجنس التجاري. وفي عام ١٩٩٤، اقترح الفريق العامل الذي أنشأته إدارة الشرطة بوزارة الداخلية عدة تدابير تهدف إلى تقليل البغاء والجرائم المتصلة به. وفي عام ١٩٩٥، قدمت اللجنة المعينة من وزارة العدل لبحث مشاكل ممارسة الجنس والبغاء لأغراض تجارية اقتراحات شتى لتقليل السياحة الجنسية والمشاكل التي تظهر في حانات ومطاعم الجنس. وفي ربيع عام ١٩٩٧، ستنفذ وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة، بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، حملة إعلامية تتعلق بالسياحة الجنسية.

وقدم فريق الخبراء المعني بالبغاء والذي أنشأه المركز الوطني للبحوث والتطوير بوزارة الشؤون الاجتماعية والصحة تقريره النهائي في عام ١٩٩٦. وأكد الفريق على مسؤولية القطاعات الإدارية المختلفة عن معالجة مشكلة البغاء واقترح تدابير معينة لمنع البغاء والحد من آثاره السلبية.

ويشمل برنامج المساواة الذي عرضته الحكومة في شباط/فبراير ١٩٩٧، فصلا عن الجنس والبغاء والاتجار بالزوجات لأغراض تجارية، موضحا التدابير التي ستكون الوزارات مسؤولة عنها. ويتم سنويا رصد تنفيذ برنامج المساواة الحكومي.

إن تعزيز الصحة والرعاية الجنسية له أثر وقائي على البغاء؛ وقد تبين أن تنمية معارف صغار السن بشأن الجنس له أهمية خاصة. ويدرَج تعليم الجنس في المناهج المدرسية. وفضلا عن ذلك، تمول الدولة مشاريع خاصة في هذا الميدان فضلا عن مشاريع تلغي الاستبعاد الاجتماعي للصغار، من أجل منع البغاء فيما بين الصغار.

إن حملة التبرعات السنوية الخيرية التي ينظمها أطفال وطلاب المدارس ستجمع في عام ١٩٩٧ أموالا لصالح العمل الوقائي لحركة "إنهاء بغاء الأطفال في السياحة الآسيوية" لمكافحة سياحة ممارسة الجنس مع الأطفال في تايلند. وسيقوم منظمو الحملة بتسليم المدارس الفنلندية المواد اللازمة لذلك.

- - - - -